المصدر الصريح في سورة العاديات
دراسة نحوية دلالية

د. سلام عبد الله محمود عاشور
جامعة الأقصى - غزة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

يدرس البحث المصدر الصريح في سورة العاديات، وهو الأصل للفعل وللمشتقات من بعد. ويتناول الجانب الصرفي إذ تختلف صيغ مصادر الثلاثي، وهناك آراء لهذا الاختلاف. والجانب التركيبي إذ يختلف النحاة حول عمله فيما اتصل به، والجانب المعجمي يتناول معنى المصدر المعجمي وعند النحاة.

المقدمة

معلوم أن الكلام في اللغة العربية ينقسم إلي ثلاثة أقسام عن القدماء الاسم والفعل والحرف، أما المجددون فقد قسموه تقسيمات أخرى، فقد جعلها الدكتور إبراهيم أنيس أربعة أقسام:الاسم والفعل والضمير والأداة، وقد اعتمد على بعض الأسس لهذا التقسيم كالمعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام(١).

وقسمها الدكتور تمام حسان مرة إلى أربعة أقسام الاسم والفعل والضمير والأداة، واعتمد على بعض الأسس كالشكل الإملائي والتوزيع الصرفي والمعنى الوظيفي والوظيفة الاجتماعية(٢)، وذهب مرة أخرى إلى أنها سبعة أقسام: الاسم المعين والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، وقد اعتمد على أسس أشمل مما سبق كالمعنى والمبنى(٣)

وذهب الدكتور فاضل الساقي مذهب الدكتور تمام حسان في تقسيمه الثاني مع بعض المناقشات هنا وهناك(٤)

ولكل قسم من أقسام الثلاثة السابقة استعمال معين خاص به كما ميزه القدماء عن غيره من أقسام الأخرى.

فللفعل استعماله الخاص به حيث الدلالة على الحدث والزمن والمكان، وكذلك للاسم استعمالاته الخاصة به كالأعلام والجمادات وغيرها مما تفتقر للحدث خاصة وللزمن إلا بعضها، أما الحرف فمعناه مرتبط بغيره من أقسام الكلام، وتميل اللغة للجمع بين الأفعال ذات الدلالة على الحدث والزمن وبين الأسماء المفتقرة لذلك فأبدعت للمتكلم شيئاً يجمع بينهما، وهو المصدر لذا سماه النحاة اسم الفعل(٥)؛ أي أنه اسم يدل على ما يدل عليه الفعل وينقصه الزمن المحدد.

أي أن المصدر يتمتع بشيء من خصائص الأسماء وشيء من خصائص الأفعال، فإذا أردت أن تستخدم تلك الخصائص مجتمعة فإنك تستخدم المصدر الصريح، وإذا أردت أن تنص على إحداث الحدث تستخدم المصدر المؤول الذي يؤول من الحرف المصدري و الجملة، ويكون له محل من الإعراب، وقد وردت مصادر عدة في هذه السورة القصيرة، وقد استخدمت استخدامات عدة أيضاً في تراكيب هذه السورة.

والمصدر نوعان مؤول وصريح وهو موضع الدراسة، وهي تتناول المصدر في مستوياته: الصرفية والتركيبية والمعجمية.

المستوى الصرفي:

أما على المستوى الصرفي فإن كلمة المصدر تعد من المصادر الميمية للفعل "صدر" على وزن مفعل بفتح العين لأنّه من الثلاثي مفتوح العين مضموم مضارعها، فهو من باب نصر و دخل(٦)، وقد جعلوه بمنزلة مفتوح العين في المضارع ولم يبنوه على مثال يفعل؛ لأنّه ليس في

الكلام مِفعل، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما(٧)؛ أي الفتح أو الكسر فقالوه على مفعل بالفتح؛ لأنها أخفهما.

أما مصدر الفعل صدر بفتح العين يصدر بضمها، فالأصل فيه فعل يفعل فعْل، كما في "قتل يقتل قتلاً، والاسم قاتل، وخلقه يخلقه خلقاً، والاسم خالق ودقه يدقه دقاً، والاسم: داقٌّ"(٨)، وقد ذكر المبرد في قول له الدليل على أن فعل بسكون العين وفتح الفاء أصل المصادر واحتج قائلاً: "إنَّك أذا أردت ردَّ جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة، فإنَّما ترجع إلى فَعْلة، على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم: ذهبت ذهاباً. ثم تقول: ذهبت ذهبة واحدة...، لا يكون في جميع ذلك إلاَّ هكذا"(٩) أي أنَّ أصل المصدر أن يكون على فعْل بسكون العين، وهذا قد يكون مجانباً للصواب؛ لأنَّ اسم المرّة ليس هو الفيصل في الحكم، ولما لم يحكم على ذلك باسم الهيئة مكسور الفاء رغم أنَّها من واد واحد من حيث شروط الاشتقاق وفيه عدم النظر إلى كل مصدر على أنَّه أصل في موضعه. كما أنَّ سيبويه ذكر أنَّ بعض المصادر جاءت "على فعول، وذلك نحو: لزمه لزوماً، ونهكه ينهكه نهوكاً، ووردتُ وروداً وجحدته جحوداً، شبهوه بجلس يجلس جلوساً، وقعد يقعد قعوداً، وركن يركن ركوناً؛ لأنَّ بناء الفعل واحد"(١٠)

وذكر المبرد نفسه في قولٍ له كثيراً من المصادر التي لا زيادة فيها، ثم قال: "وتكون الزيادة، فيكون على فعول (بضمتين)، وفعال (بكسر ثم فتح)، نحو: جلس جلوساً، وقعد قعوداً...، والفِعال، نحو: قمت قياماً، وصمت صياماً"(١١)، وربما هذا ما دفع بعض المحدثين إلى القول بأنَّ الفعل اللازم من فعل قياس مصدره على فعول كجلس جلوساً، وقعد قعوداً"(١٢)، وجعله لسيبويه إلا أنَّ النقل السابق عن سيبويه يرد عليه حيث قال قبله: "وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فعول"(١٣)

ولم يشر سيبويه إلى قياس ذلك، وإنَّما في كلام المبرِّد ما يشعر بأنَّ المصدر يأتي على وزن فعول وفعال بزيادة حرف واحد على الفعل اللازم، وهذا مما دفع بعض المحدثين إلى جعله مطرداً في فعل اللازم مفتوح العين إلا أنَّه أخرج بعض الأفعال حسب دلالة المعنى، فإذا

دلت على الامتناع أو التقلب أو داء أو صوت أو سير؛ فإنَّ لمصادرها أوزاناً أخرى(١٤)، ولا تأتي على وزن فعول.

فمصدر الفعل صدر وزنه مَفعل؛ لذا قال بعضهم: هو اسم مكان؛ أي موضع(١٥)، وقد سوّى بينهما المبرد إذ قال: "فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل والزمان والمكان مفعول فيهما، وذلك قولك: أنزلته منزلاً"(١٦)، وقد شرح ذلك، فقال: "ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً، أنك لم تفعل زيداً، وإنما فعلت الضرب، فأوصلته إلى زيد، وأوقعته به"(١٧)، فالضرب وقع على زيد، ولم يفعل شيئاً المتكلم غير ذلك، وإنما زيد كان مكاناً لوقوع فعل الضرب، وهو من الفعل الذي قام به المتكلم، ونوّه سيبويه بما قاله المبرد(١٨)

ولم يفرق سيبويه بين المصدر والمصدر الميمي، فقد ذهب إلى أنَّه "إن كان المفعل مصدراً أجري مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير، وسائر المصادر التي ذكرنا، وذلك قولك: إنَّ في ألف درهم لمضرباً، أي إن فيها لضرباً...، وإن رفعت رفعت"(١٩)، وقد كان المبرّد أوضح في عبارته عندما ذهب إلى أنَّ " المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأنَّ المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر، الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره، وذلك قولك: ضربت مَضرباً، أي ضرباً"(٢٠)، ولم أعثر فيما بين يدي من مراجع على من يفرق بينهما من القدماء، منهم من يعدّه اسماً للمصدر، ويعمله كالمصدر، فقال: "ويعمل اسم المصدر عمل المصدر، وهو شيئان: أحدهما ما دلّ على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم، كالمقتل والمستخرج"(٢١)

وقد ذكر بعض المحدثين أنَّ الراغب الأصفهاني أحس بمغايرة المصدر الميمي للمصدر الأصلي في بعض الأمور، ومثل لذلك بحديثه عن معنى المتاب والتوبة، فذكر عنه أنَّ معنى المتاب يعني التوبة التامة، قال: "وهو الجمع بين ترك القبيح، وتحري الجميل"(٢٢)، وعليه فقد ذهب إلى أنَّ المصدر غير الميمي يفترق عن الميمي في أشياء منها: أنَّ المصدر غير الميمي حدث غير متلبس بشيء آخر، أما الميمي فإنه يتلبس بذات في الغالب، وذهب إلى أنَّ

المصير ليس كالصيرورة، فنقول: مصير الخشب رماد؛ أي نهاية أمره، ولا نقول: صيرورة الخشب رماد.

وأنَّ العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية كالمصادر الأخرى، فمثلاً لا توقعها حالاً، فتقول: أقبل زحفاً، ولا تقول: مزحفاً،(٢٣) فهناك فرق في الاستعمال أيضاً، بينما ذهب غيره إلى أنَّ هناك أربعة فروق بينهما هي:

إنَّ المصدر الميمي من الثلاثي له قاعدة مطردة، وليس كذلك المصدر العام.

إنَّ المصدر الميمي يدل على الحدث العام مؤكداً؛ لأنَّ المرمى آكد من الرمي.

إنَّ المصدر الميمي يفزع إليه إذا تعذر الاهتداء إلى المصدر العام.

إنَّه يأتي على وزن مفعلة بفتح العين؛ للوصف المقتضي وقوع الحدث، وإن لم يقع كما في مطهرة؛ أي قد تقع المطهرة وقد لا تقع.

كما أنَّ المتتبع لكتب القدماء قد لا يجد تعريفاً للمصدر شافياً، فقد سماه سيبويه والمبرد باسم الفعل، وقد كان المبرد أوضح في ذلك عندما قال: "فمن ذلك المصدر، وهو اسم الفعل، وهو مفعول صحيح؛ لأنَّ الإنسان يفعل، واسم فِعله ذلك المصدر"(٢٤)

وقد رد الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية في تعريفه للمصدر بأنَّه اسم الحدث الجاري على الفعل. قائلاً: "ولو قال: اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل، لكان حدّاً تاماً على مذهب البصرية"(٢٥)، وهذا التعريف التام على رأيه قلما تجده في كتاب من كتب النحو القديمة، وهو يأخذ برأي البصريين القائل بأنَّ المصدر أصل للفعل في الاشتقاق، كما سنلاحظ فيما بعد.

وقد عرفه ابن هشام بأنه: "الاسم الدال على مجرد الحدث، إن كان علماً كفجار، وحماد للفجرة والمحمدة، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة، كمضرب ومقتل، أو متجاوزاً فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل و وضوء...، فهو اسم مصدر، وإلا فالمصدر"(٢٦)، فقد جعل ذلك التعريف لاسم المصدر، وعدّ المصدر الميمي من المصدر على غير ما فعل القدماء.

وقد تجد كثيراً من المحدثين قد عرّفوا المصدر، وربما كان أوضح تعريف، ما جاء عند بعضهم من أنَّه: "الاسم الدال على الحدث المجرد الجاري على فعله لفظاً أو تقديراً، أو مع التعويض"(٢٧)، وعرفه غيره بما يشبه ذلك، وما نقص عن التعريف زاده في شرحه فقال: "هو اسم دال على الحدث جار على فعله"(٢٨)، ثم شرح هذا التعريف مكملاً ما نقصه في شرحه.

ومنهم قد جمع بين المصدر الأصلي والمصدر الميمي، فقال: "يدل المصدر الأصلي: ذهاباً وكتابة، والمصدر الميمي مذهباً ومكتباً على المجرد من الزمن والفاعل والشكل والنوع"(٢٩)، ثم فرق بينهما، فقال: "غير أنه يختلف عنه في الهيئة، فهو يخضع لنظام يكاد يكون ثابتاً في تشكله اللفظي بخلاف المصدر الأصلي الذي يعتمد في صياغته على السماع"(٣٠)

ومرّ سابقاً أنَّ هناك خلافاً على أصالة المصدر من حيث الاشتقاق، فقد ذهب الخليل إلى أنَّ المصدر أصل الأفعال، وتفسيره أنَّ المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب والسمع والحفظ، وإنَّما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سماعاً، وحفظ حفظاً"(٣١)، وذهب سيبويه إلى أنَّ الأفعال "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"(٣٢)؛ أي أنَّ المصادر يُشتق منها الأفعال، فهو يوافق الخليل في أنَّ الإنسان استخدم أسماء الأحداث، ثم صدرت الأفعال عن هذه الأسماء؛ أي أنَّ الإنسان سمي اسم الحدث ثم أخذ منه للفعل.

وقد تبع أغلب البصريين أساتذة المدرسة البصرية في هذا القول، وذكره أصحاب الخلافات النحوية وغيرها من كتب النحو المطولة، ثم جاء من يدعم هذا القول بالأدلة والحجج العقلية(٣٣)، أما الكوفيون فقد قالوا: إنَّ الفعل هو الأصل وأوردوا أيضاً حججهم العقلية، وهذا الخلاف لا فائدة حقيقية فيه للنحو العربي؛ سوى أنَّه يزيد من مسائل الخلاف التي لا يفيد الخوض فيها؛ لأنَّها لا تفيد أولاً؛ ولأنَّ حججهم غير قائمة على أسس علمية

يحتكم إليها، ويرجع لها عند الخلاف، فلم يضعوا أساساً واضحاً للحكم، فتارة تجدهم يذهبون إلى اللفظ في الصحة والاعتلال، وتارة يذهبون للمعنى والدلالة.

فالمصدر توكيد للفعل، وهو كالموضع الذي تصدر عنه الإبل، أو أنَّه يدل على زمان مطلق، فيشترك في الأزمنة، وتارة يذهبون إلى العامل والعمل، وأنَّ الفعل يعمل في المصدر، وتارة ذهبوا إلى قياسية الفعل، وعدم قياسية المصدر، وغير ذلك مما لا طائل من سرده، فهو مدون في المراجع سالفة الذكر وغيرها.

وقد تجد في ردود بعضهم على بعض الخلل أو الخلط في الحجة، نحو ما جاء عند الأنباري عندما رد على الكوفيين قولهم: إنَّا نجد أفعالاً لا مصادر لها، فرد عليهم بقوله: "ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو: ويله وويحه، وويهه، ويبه...، وتباً وبهراً"(٣٤)، فأدخل المصدر تباً وبهراً في جملة المصادر التي لم يستعمل منها الفعل، رغم أنه جاء فعله في التنزيل: ﭽ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ﭼ (٣٥) أمّا بهراً، فهو مصدر للفعل بهره يبهره، قال الخليل: "بهرته: عالجته حتى انبهر، والاسم: البهر، وإذا عجز الشيء عن الشيء قيل بهره"(٣٦)

وقد أدخلوا ما ليس من اللغة في تمثيلهم نحو ما جاء عند حديثهم عن كون المصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، فمثلوا له بقولهم: "صار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة، فإنها تدل على الفضة، والفضة لا تدل على الآنية، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها، فكذلك ههنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه(٣٧)

وقد اعتمدوا على جريان الفعل على القياس، وعدم جريان المصدر على قياس(٣٨)، فهو مغاير للمشتقات المعروفة، رغم أنَّ المبرّد قد أوضح سبب ذلك، مفرقاً بين مصادر الثلاثي ومصادر غير الثلاثي فذكر أنَّه "استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها، ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد، لأنَّ الفعل منها لا يختلف، والثلاثة مختلفة أفعالُها الماضية والمضارع، فلذلك اختلفت مصادرها، فجرت مجرى سائر الأسماء"(٣٩)، وذهب غيره إلى أنَّ المصادر كالأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت في الاختلاف(٤٠)

فالمبرد ذكر سبب اختلاف المصادر بشكل لا لبس فيه، فهو اختلاف صيغ الفعل الثلاثي الماضي والمضارع، وبعضهم أخذ الجزء الثاني من كلامه دليلاً على عدم قياسية المصادر، فهي كالأجناس وهي أصل الفعل كما يرى، وهذا فيه عدم تحديد لموضع الدراسة أو الخلاف، وخروج عنه مما يضعف الحجة، ويدعم في اتجاه القول بأنَّ النحاة في هذا الموضع، كانوا غير موفقين في تحديد أسس علمية لتحديد موضع الخلاف، وفي وضع أسس علمية للحكم على قضية الخلاف لينتج الحكم بلا معارضة.

بل إنَّ بعض النحاة قد فرّع الخلاف وشعّبه شعباً، فالمعروف أنَّ بعض البصريين يقولون بأصالة المصدر للفعل إلا أنَّ منهم من جعل الوصف مشتقاً من الفرع، فهو فرع الفرع، وذهب الكوفيون إلي أنَّ الفعل أصل لهما، وزعم ابن طلحة أنَّ كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر(٤١)

وجعل بعض المحدثين مادة الكلمة (حروفها الأصلية)؛ هي أصل الاشتقاق وليس الفعل، ولا المصدر، فذهب إلى أنَّ "أصل الاشتقاق هو الحروف الثلاثة الأصلية، كما شهد بذلك كتاب العين للخليل والمعاجم العربية من بعده"(٤٢)، وهو واضح من متابعة كتاب العين المحقق حيث رتب الخليل والمعجميون العرب من بعده معاجمهم تبعاً لحروف الكلمة، بصرف النظر عن كونها مصدراً، أو فعلاً ماضياً؛ لأنَّ بعض المصادر تشترك في الوزن مع الفعل عند تجاهل حركة اللام أو الوقف عليها.

ومنهم من زاد الاختلاف عمقاً، فجعل الاشتقاق عاماً في الكلام مما جعل غيره يرد عليه قوله: إنَّ "كل الكلام مشتق" ورد عليه بأنَّ هذا القول "تخليط لا يعد قولاً؛ لأنَّه لو كان كل منها فرعاً للآخر لدار أو تسلسل، وكلاهما محال"(٤٣)

وربما يلمح القارئ ما ذهب إليه الخليل وغيره كابن جني عندما تحدث عن الاشتقاق الأكبر، فقد جعل مادة الكلمة هي الأصل، فعرفه بأنَّه "أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً"(٤٤)

فقد ترك الحديث عن الفعل وعن المصدر، وذهب يتحدث عن مادة الكلمة، بصرف النظر عن كونها فعلاً أو مصدراً أو غيرهما، وهذا نفسه ما فعله بعض المحدثين عند حديثه عن الاشتقاق العام فقال: "يرتبط كل أصل ثلاثي في اللغة العربية بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة"(٤٥)، فالأصوات هي الأصول التي يشتق منها اسم الفاعل والمفعول وغيره، والعود إلى هذا أفضل لما فيه قطع لحجج الكوفيين والبصريين على حدٍ سواء، وخروجاً من جدل عقيم.

ومن إبداعات اللغة العربية أنَّ المتكلم أو الكاتب يستطيع أن يستعمل المصدر بصورتين المصدر الصريح عندما يريد أن يدل على اسم الحدث، ويستعمل المؤول عندما يريد الدلالة على الحدث وفاعله معاً، فقد وجد النحاة أنَّ المصدر يأتي صريحاً، أو مؤولاً من الجملة وحرف من الحروف المصدرية المدونة في كتب النحو قديماً وحديثاً على حدٍ سواء، وقد تجرأ النحاة واستخلصوا قسماً آخر سمّوه المصدر المتصيّد(٤٦)، وذلك عند وجود كلمة سواء مع همزة التسوية، وعند عدم وجود حرف مصدري، والموضع يتحتم أن يكون للاسم، نحو قولهم: سواء عليَّ أقمت أم قعدت.

صيغ المصدر:

تتعد صيغ المصدر للثلاثي، وتختلف حتى للفعل الواحد، فقد يكون للفعل الواحد أكثر من مصدر، بل قد يصل إلى عشرة مصادر بأوزان مختلفة، نحو ما جاء عن العرب في مصدر الفعل لقي فقال يقولون: "لقيت زيداً لِقاء، ولقاءة، ولقىً، ولَقياً، ولُقيَّاً، ولَقيّا، ولقية، ولَقياناً، ولُقياناً، ولقيانة"(٤٧) وعدد بعض المصادر التي جاءت متعددة لفعل واحد.

بعض النحاة يرجع هذا التعدد لأسباب منها أنَّ الأفعال الثلاثية "مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلذلك اختلفت مصادرها، وجرت مجرى سائر الأسماء"(٤٨)، وعنده الأسماء لا تأتي على قياس، فلذلك تعددت صيغ المصادر –كما مرّ سابقاً– وجعل ابن يعيش جريها مجرى أسماء الأجناس سبباً في تعدد صيغها، فقال: "إنَّها اختلفت اختلاف سائر

الأجناس، ولما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة التي تحفظ حفظاً، ولا يقاس عليها"(٤٩)

بينما جعل بعض المحدثين لذلك التعدد سببين: الأول: اختلاف لغات العرب فيكون المصدر حسب استعمال قبيلة ما للفعل ومصدره. الثاني: اختلاف المعنى، فقد يستعمل مصدر لمعنى، ومصدر آخر لمعنى غير الأول، والفعل واحد(٥٠)

وقد تعددت المذاهب في قياس المصدر للفعل الثلاثي: أحدها: أنَّه لا ينقاس، ونسبه أكثر المتأخرين إلى سيبويه، وأنَّه قصره على السماع. الثاني: أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ، وغير توبيخ، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبر المقصود به الإنشاء، أو الوعد، وهو اختيار ابن مالك. المذهب الثالث: أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وبه قال بعض أصحابنا، وحكاه ابن مالك في باب ظن عن الأخفش والفراء(٥١)

أي أنَّ القدماء مختلفون في قياسه فمنهم المانع ومنهم من أطلقه إلا في الخبر لا يقصد به الإنشاء، و منهم من قيده في الإنشاء، وما هذا المنع والتقييد والإطلاق إلا لكثرة صيغ مصادر الثلاثي وتعددها، وهذا يزيد الأمر تعقيداً على الدارس، وأفضل القول بعدم قياسيته، وترك الأمر للمعاجم، بدلاً من الذهاب للخلاف، وحفظ المقيس وأوزانه وما خرج عنها. أما غير الثلاثي فهو مقيس بأوزان معلومة، كما هو مدون في كتب الصرف، ولا حاجة للإطالة.

وقد وردت عدد من المصادر في سورة العاديات هي: حُبّ، جمعاً، وقدحاً، وصبحاً، ضبحاً، ونقعاً، وهي ثلاثية على وزنين: فعل، بفتح فسكون، وفعل، بضم فسكون وهي: (حب وصبح)، ولكنها استخدمت في التراكيب في مواقع مختلفة، وإن كان أكثرها منصوباً، كما سيتضح في المستوى التركيبي.

المستوى النحوي والتركيبي:

معلوم أنَّ النحو يدرس تركيب الجملة العربية سواء الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية، فهو يعالج قضايا تركيب الجملة العربية، وإن عرّفه القدماء بتعريف آخر مغاير لما عليه المحدثون، فحقيقة عمل القدماء كانت تدل بوضوح على أنَّه يدرس تراكيب الجملة، وتركيز النحاة على المحال الإعرابية يغني عن التفصيل.

ولا شك أنَّ الجملة لا تكون جملة إلاّ إذا كان أحد أركانها اسماً لأنَّه يُسند إليه، سواء في الجملة الفعلية أو الاسمية، فالفاعل لا يكون إلاّ اسماً عند النحاة كلهم إلا القليل، وفيه خلاف فممن أجازه هشام وثعلب من الكوفيين(٥٢)

والمصدر من الأسماء –كما سبق – عند القدماء وعند المحدثين، فالمصدر يسند إليه كغيره من الأسماء، فيكون ركناً من أركان الجملة الاسمية أو الفعلية على حدٍ سواء، فيكون فاعلاً نحو: سرّني صدقك، أو مبتدأ، نحو: الصدق يهدي إلى الجنة، كما أنه يأتي خبراً، نحو: نجاحك نجاح باهر، وكذا المصدر المؤول يأتي فاعلاً نحو: يزعجني أن تهمل، وقد يأتي مبتدأ، نحو: من علامات نشاطك أنَّك تؤدي واجبك بسرعة.

كما أنَّ المصدر قد يأتي مكملاً من مكملات الجملة، فقد يأتي مفعولاً مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿فإنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُرَاً﴾(٥٣) كما يأتي مفعولاً له، نحو: يصلي المؤمن طمعاً في الجنة، كما يأتي منصوباً على الظرفية نحو: سأزورك قدومَ الحاج، وغير ذلك من المكملات.

وهذه المواقع قد يتبعها عمل المصدر في غيره من أسماء، بل قد ينصب المصدر المصدر نفسه، كالمصدر جزاء في الآية السابقة، فقد نصب بالمصدر جزاء الواقع خبراً عن (إنّ)، وهذا العمل له شروط وحدود كما يرى قدماء النحاة، وتبعهم المحدثون في ذلك، مع وجود بعض الخلافات في هذا العمل.

قال سيبويه: "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضرب زيداً، فمعناه أنَّه يضرب زيداً، وتقول: عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً"(٥٤)

ثم قال: "وتقول عجبت من كسوة زيدٍ أبوه، وعجبت من كسوةِ زيدٍ أباه، إذا حذفت التنوين...، ومنه قولهم: سمع أذني زيداً يقول ذلك"(٥٥)، ثم قال: "وتقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين"(٥٦)

مما تقدم تجد أنَّ سيبويه قد أعمل المصدر فرفع عنده ونصب كالفعل المضارع، والمصدر منون ومضاف ومقترن بال، وذلك بلا شروط، ولم ينوه أنَّه قليل أو أكثر، بل إنَّه جعل المضاف إلى الظرف عاملاً، فقال: "عجبت من ضرب اليوم زيداً "(٥٧)، وجاء بشاهد شعري على ذلك، وقد ذهب المبرد إلى عمل المصدر معرفة ونكرة بلا شروط أو تقليل(٥٨)

وذكر الزمخشري أنَّ المصدر يعمل كما سبق، ويعمل في جميع الأزمنة فقال: "ويعمل ماضياً كان أو مستقبلاً، تقول: أعجبني ضرب زيد أمس، وأريد إكرام عمروٍ وأخاه غداً"(٥٩)، فقد عطف أخاه بالنصب على عمروٍ؛ لأنَّه جعله معطوفاً على المحل، وليس على اللفظ، فأظهر النصب في المعطوف، ليدل على عمل المصدر في المحل.

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ ذلك للفرق بينه وبين اسم الفاعل، فقال: "إنَّما كان عمله لما فيه من حروف الفعل، وتقديره بأن وما بعدها من الفعل، وهذا المعنى موجود وفي كل الأزمنة، فالمقتضي لعمل المصدر موجود سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وليس اسم الفاعل كذلك"(٦٠)

لكنَّه قد ضعف عمل المصدر المقترن بال، فقال: "إنَّ إعمال المصدر وفيه الألف واللام ضعيف، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنَّك إذا قلت: أردت الضرب زيداً قائماً، تنصبه بإضمار فعل بالضرب، وبعضهم يقدره بمصدر ليس فيه ألف ولام"(٦١)، والتضعيف هذا لم يقله سيبويه ولا المبرد ولا الزمخشري.

وقد رتب ابن مالك إعمال المصدر ترتيباً لم يسبقه أحد فيما وقع تحت يدي من مراجع، فقد ذهب إلى أنَّ إعمال المصدر "مضافاً أكثر من إعماله منوناً، وإعماله منوناً أكثر من

إعماله مقروناً بالألف واللام"(٦٢) ثم نقل ما نقله ابن يعيش عن بعض النحاة وردّه ولم يأخذ به(٦٣)

بينما ذهب الرضي إلى أنَّ الخليل وسيبويه "جوّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً"(٦٤)، ونقل عن المبرّد منعه، وقال: إنَّه "قال: لاستفحال الاسمية فيه"(٦٥)، أي أنَّ الرضي وضح من ذكرهم ابن يعيش وابن مالك بأنَّهم بعض النحاة، إلا أنَّ هذا لم أجده في المقتضب ففيه إطلاق العمل كسيبويه(٦٦)

وذكر ابن عقيل أنَّ ابن أصبغ نقل عن الفراء إجازة إعمال المصدر المقرون بال لكن على استقباح(٦٧) أي أنَّ الفراء الذي قلل عمل المصدر المحلى بالألف واللام، وليس المبرد، لكن ابن عقيل ذكر أنَّ: "المعروف أنَّ الكوفيين يمنعون إعماله، ويجعلون ما جاء بعده من عملٍ لفعلٍ مقدر، وأن البغداديين منعوه البتة، ومن قال من البصريين بالمنع ابن السراج"(٦٨)، أي أنَّ الكوفيين يمنعون المقترن بال، وقد منع البغداديون عمل المصدر في جميع أحواله، وكذا ابن السراج، وقد نقل إجازة سيبويه لعمله مطلقاً.

ونقل شرط بعض النحاة لعمل المقترن بال كابن الطراوة وغيره، فذكر أنَّهم يقولون إنَّه "إن عاقبت ال الضمير جاز إعماله، نحو: يا زيدُ عجبت من الضرب عمراً، تريد من ضربك، وإن لم تعاقبه لم يجز، نحو: عجبت من الضرب زيد عمراً"(٦٩)

وذكر الأشموني أنَّه "لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله، بين كونه مضافاً أو مجرّداً أو مع ال، لكن إعمال الأول أكثر،...، والثاني: أقيس،...، وإعمال الثالث قليل"(٧٠)؛ أي أنَّهم يعنون بالكثير كثرة السماع، وبقولهم: أقيس، أنَّ عمله أكثر في القياس، وبالقليل: قلة سماعه، وإلا فالمضاف، والمقرون بال والمنون يشبه الأسماء في بعض خصائصها، فالإضافة، وقبول ال التعريف، والتنوين من مميزات الأسماء المعروفة لا جدال فيها.

ووضع المتأخرون شروطاً لعمله، فابن هشام ذهب إلى أنَّ المصدر يعمل عمل فعله "إن كان يحلّ محله، إما مع (أن) كعجبت من ضربك زيداً أمسِ، ويعجبني ضربك زيداً غداً؛ أي أن ضربته، وأن تضربه، وإما مع (ما) كيعجبني ضربك زيداً الآن؛ أي ما تضربه، ولا يجوز في

نحو: ضربت ضرباً زيداً، كون زيداً منصوباً بالمصدر لانتفاء هذه الشروط"(٧١)؛ أي أنَّه لا بد أن يقدر المصدر الصريح بمصدر مؤول حتى يعمل عمل فعله وإلا فلا؛ لأنَّه حينئذ لا يشبه الفعل الذي يعمل عمله؟!

وأضاف الأشموني أنَّ المصدر يعمل عمل فعله إذا كان "بدلاً من اللفظ بفعله نحو: ضرباً زيداً"(٧٢)، ورواية سيبويه قول العرب: سمع أذني أخاك يقول ذلك، – كما سبق – تبطل الشرطين.

وقد ذكرت شروط أخرى لعمل المصدر منها: أن يكون مظهراً، وأن يكون مكبراً، وأن يكون غير مختوم بالتاء، وأن يكون غير متبوع قبل أن يأتي معموله؛ أي لا يفصل عن معموله بنعت، ومنها أن يكون مفرداً(٧٣)

وقد أوصل الشيخ محمد محي الدين الشرط إلى ثمانية شروط فضلاً عن الشرطين السابقين (٧٤) مفصلاً الشروط السابقة.

فالمتأخرون عن سيبويه والخليل شرطوا شروطاً وقللوا وقاسوا كما يحلو لهم، وكان الأجدر بهم أن يأخذوا الأمر كما أخذه سيبويه وأساتذته كما قالت العرب، وبلا زيادة في شروط أو تقليل أو تكثير، أو إدخال للقياس، ثم لماذا إعمال المنون أقيس من المضاف؟ أليست الإضافة من خصائص الأسماء ومميزاتها كالتنوين تماماً؟ فلماذا يكون أقيس؟ وكلاهما تحلى بميزة من مميزات الأسماء، وهنا خلاف وهناك خلاف ؟ ولو قالوا: هو أكثر في كلام العرب من غيره لكان مقبولاً، لأنَّ نص سيبويه واضح بعمل المصدر عمل الفعل وجريانه مجراه، وذلك سماعاً عن العرب.

ولا شك أنَّ المصدر يفترق عن الفعل، فالفعل لا يستغنى عن الفاعل ويضمر الفاعل فيه، بينما المصدر قد يستغنى عن الفاعل كالمنون مثلاً، ولا يضمر فيه فاعله، قالوا: "لأنَّه بمنزلة أسماء الأجناس"(٧٥)

كما ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز أن يتقدم معموله عليه، كما لا يجوز أن يفصل بينه وبين معموله، قالوا: لأنَّ معموله في الحقيقة معمول الفعل المقدر مع الحرف المصدري، فقاسوه على معمول الصلة الذي لا يتقدم على الاسم الموصول(٧٦)

فهنا نقله كبيرة من تصورهم أنَّ المصدر ما عمل؛ لأنَّه يقدر بالحرف المصدري والفعل فقط، وإلا فلا يعمل، ولا يكتمل المعنى والكلام، ثم قاسوه على معمول الصلة والاسم الموصول ليقرروا ما يروه من عدم تقديم، وتكتمل القاعدة.

وشروطهم تلك لا تتناسب مع ما يراه بعضهم، فالرضي يقول: "وليس كل مؤول بشيء: حكمه حكم ما أوّل به"(٧٧)، وعليه فإنَّه أجاز تقدم معموله عليه إذا كان شبه جملة؛ لأنَّ شبه الجملة يكفيها رائحة الفعل، ومثل لذلك بقوله تعالى: (وَ لَاْ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَاْ رَأْفَةٌ)(٧٨)

فالجار والمجرور متعلق بالمصدر رأفة، فتقدم شبه الجملة على المصدر المتعلقة به، ولكنه لم يتابع ويطبق ذلك على كل المعمولات، بل حاول عدم تعدي الحدود التي رسمها النحاة ما أمكنه، ولو كان منه ذلك لحقق للنحو خطوة.

وعلى ذاك التقدير منعوا الفصل بينه وبين معموله، وإن كان الفاصل صفة للمصدر؛ لأنَّهم يرون أنَّ "معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته"(٧٩)، فالمصدر عندهم، مقدر "بحرف مصدري والفعل، فهو كفعل موصول به، فلا يجوز: عجبت من ضربك الكثير زيداً، ويجوز: من ضربك زيداً الكثير، وحكم بقية التوابع حكم النعت"(٨٠)

فقد بنوا كل هذه القواعد والشروط على ما تخيلوه من كون المصدر الصريح مؤولاً بحرف مصدري والفعل، وهذا – كما سبق – لم يعتد به سيبويه والمتقدمون بل لم يذكرون هذا التقدير؛ لأنَّهم شغلوا بالرواية عن العرب، والنقل عنهم.

وقد كرر الرضي ما سبق عن سيبويه، فذهب إلى أنَّ "المصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل، لا لتأويله بأن والفعل، ودليل كونه كالفعل، امتناع استعمال الفعل معه، وذلك بإضافته

إلى الفاعل"(٨١)، وعليه فلا داعي لإثقال المتعلم بهذه الشروط، والتفاصيل التي تثقل النحو، وتعيده إلى تقادير النحاة الذين شغلوا أنفسهم وغيرهم بالتأويل.

ومعلوم أنَّهم يقولون: إنَّ المصدر أصل للفعل فيعملونه في الفاعل وكل الفضلات أو المكملات للجملة، إلا أنَّهم لا يعملون المصدر إلا في الفاعل والمفعول وبعض الفضلات، فمثلاً يقدرون عاملاً للحال في نحو: ضربي العبد مسيئاً، إذ كان أو إذا كان، وإن كان المصدر، أصلاً للفعل، مع أنَّهم يرون أنَّ "الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل"(٨٢)، وانظر ما جمع الدكتور تمام حول الأصل والفرع (٨٣) فالفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول إلا المصادر.!؟

أما المصادر التي وردت في سورة العاديات فهي: ضبح، وقدح، وصبح، جمع، ونقع، حُبّ، وقد وقعت في بعض المواقع الإعرابية، فقد وقع المصدر: ضبح، مفعولاً مطلقاً؛ أي يضبحن ضبحاً، أو مصدراً حالاً بمعنى: ضابحات(٨٤)، وذهب بعض المفسرين إلى أن قدحاً انتصب بما انتصب به ضبح(٨٥)؛ أي يقدحن قدحاً، أو قادحات في الصخر. أما صبحاً ففي قول للمفسرين أنهم "لعزهم أغاروا نهاراً، وصبحاً على هذا أي علانية"(٨٦)؛ فتكون حالاً. أما جمعاً، مفعول به للفعل وسطن(٨٧)، وكذا نقعاً للفعل أثرن. أما حب فهو مجرور بحرف الجر اللام، وهما متعلقان بـ (لشديد) خبر إنَّ على قول.(٨٨)

المستوى المعجمي والدلالي:

المصدر اسم من الأسماء التي تجمع بين صفات من الأفعال وصفات من الأسماء، ولكن النحاة ضموها للأسماء؛ لنقص دلالتها على الزمن الذي يدل عليه الفعل.

وقد جعله بعض اللغويين مصدراً للفعل صدر، فذهب إلى أنّك تقول: "صدر عنه يصدر صدراً ومصدراً"(٨٩)، فهو مصدر، وليس اسم مصدر للفعل صدر، كما ذهب بعضهم.

وقد ذهب في اللسان إلى أنَّك تقول: "صدر فلان فلاناً يصدره صدراً: أصاب صدره"(٩٠)، أما مضارع الفعل صدر فتقول: "صدر عنه يصدر بالضم، ويصدر بالكسر، صدوراً وصدراً"(٩١)

و يأتي معنى الصدر الضرب في الصدر وإصابته –كما سبق– وقد يأتي بمعان أخرى فالصدر "طائفة من الشيء، والصدر الرجوع كالمصدر... والمصدر من الخيل من بلغ العرق صدره؛ والمصدر القداح الغفل التي ليس لها فروض ولا أنصباء، إنّما يثقل بها القداح كراهية التهمة"(٩٢)

وقال الجرجاني: "الصدر أول جزء من المصراع الأول من البيت"(٩٣)، وذهب الكفوي إلى أنّك تقول: "صدر عن المكان رجع، ومنه طواف الصدر"(٩٤)؛ أي طواف الإفاضة، وذكر في التوقيف أنّ "الصدر مسكن القلب يشبه رئيس القوم، والعالي في المجلس لشرف منزلته على غيره من الناس...، ويقال: للفظ الذي رُوعي فيه صدر الفعل الماضي والمستقبل"(٩٥)

فللمصدر معان عدة، قد أُخذ المصطلح النحوي من تلك المعاني، فقالوا عن المصدر إنّه: "أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك الذهاب والسمع والحفظ، وإنّما صدرت الأفعال عنها"(٩٦)

فالمصدر لشرفه بين أقسام الكلام جعل الاسم الذي "اشتق منه الفعل وصدر عنه"(٩٧)، أو أنّه "يدل على فعله المشتق"(٩٨)، وذهب الفاكهي إلى أنّه "اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول"(٩٩)، ولذلك جعل –كما سبق– أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال؛ أي أنّ الأفعال والأسماء المشتقة من اسم فاعل وغيره أصلها المصدر؛ لشرفه عليها عند اللغويين وأصحاب المصطلح.

أما النحاة فقد لمحوا شيئاً آخر، فضلاً عن أنّها أصل الفعل(١٠٠)، فقالوا: إنَّ المصادر "هي أسماء أفعال"(١٠١)، أو إنَّها "اسم الحدث الجاري على الفعل"(١٠٢)، وهو مذهب البصريين؛ أي أنّهم لاحظوا ما قاله سيبويه: "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل

المضارع في عمله ومعناه"(١٠٣)، فقاسوا عليه كل المصادر، ثم أخذوا يخرجون ما لا ينطبق عليه هذا العمل بالشروط التي وضعوها لعمله.

وكثير من المحدثين لا يعرّف المصدر اعتماداً على تعريف القدماء أو يُشغل بشيء آخر، ومنهم من ذهب إلى أنّه "اسم المعنى المجرد الذي لم يؤخذ من غيره؛ لأنّه جامد"(١٠٤)، فلم يشر إلى العلاقة بين الفعل والمصدر من حيث العمل، وذهب إلى أنّه أصل لغيره من الأفعال والأسماء المشتقة كغيره من المتقدمين.

فسيبويه يرى أنّ المصدر كلمة، قد تجري مجرى الفعل المضارع معنى وعملاً، فقاسه عليه؛ لأنّ المضارع معرب، والمصدر معرب أيضاً، ظناًَ منه أنّ الفعل يعمل في الأسماء التي تأتي بعده، وجرى من بعده من النحاة على ذلك في القول بعمل الألفاظ بعضها في بعض، رغم أنّ هناك من نوَّه بأنّ هذا العمل للتقريب فقط، كما ذهب ابن جني(١٠٥)

ولا شك أنّ مصطلح اسم الفعل أو اسم الحدث للمصدر يلتبس بمصطلح اسم الفعل، نحو: هيهات وشتان...، وغيرها إلا أنَّ النحاة لا يضعون شروطاً لعمل هذا النوع، أما المصادر فشرطوا له شروطاً.

وهناك من القدماء من حاول المقاربة بين النوعين، فهناك وجه مشابهة بين أسماء الأفعال والمصادر، فقد ذهب الرضي إلى أنَّ "بعضها يشبه أن يكون مصدراً في الأصل، وإن لم يثبت استعماله مصدراً كـ :وشكان وسرعان،... فنقول: إنَّها كانت في الأصل مصادر؛ لأنّه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها المصادر"(١٠٦)

فالرضي يكلف نفسه حين يرى أنَّ أصل أسماء الأفعال مصادر نقلت إليها. لماذا؟؟ يقول بالنقل والمصادر تعمل، وأسماء الأفعال تعمل مثلها، فتأخذ فاعلاً ومفعولاً.

لكن المعنى يختلف تماماً في كثير من المواضع، تنبه لهذا الاختلاف الدكتور تمام حسان، فضم المصادر للأسماء، وضم أسماء الأفعال لقسم آخر، هو الخوالف التي تعني عنده التعبير عن معنى انفعالي، وسماها خالفة الإخالة(١٠٧)

وهو يجمع أكثر من خالفة في هذا الموضع ليس محلها هنا إلا أنّه لاحظ الفرق الواضح بين المصدر وخالفة الإخالة (اسم الفعل)، فهي عنده كالمدح والذم والتعجب، فيها "طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس"(١٠٨)

وقد اعترض الدكتور تمام على النحاة في تقسيمهم هذا باعتراضين؛ أنّ الخالفة لا تدل على زمن، وليس فيها حدث. كما أنّه رفض فكرة العمل لهذه الألفاظ(١٠٩)، وقد نادى بنظرية تضافر القرائن كما هو معروف عنه في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها(١١٠)، كما نوَّه الدكتور خليل عمايرة باستخدام التحليل اللغوي بارتباط عناصر الكلام بالبؤرة(١١١)، فيمكن الاستفادة منها بعد تنقيتها وجعلها قابلة للتطبيق على العربية، ويمكن أن يكون المصدر في بعض مواضعه بؤرة كالفعل تماماً ولا حاجة للعمل والعامل.

أما الزمن فهو مستفاد من معنى اسم الفعل الذي يقدر به فشتان بمعنى: بعُد، فهي في الماضي، وأما أفٍ، بمعنى: أتضجر، بزمن الحاضر؛ أي الآن، لكن هذا تقدير يخرج اسم الفعل من إفصاحيته المقررة فيه، أو إنشائيته التي يقررها القدماء، أراد المتكلم أن يوصلها للسامع، ولو أراد أن يخبره خبراً، ما استعمل هذه الأسماء الدالة على الحدث، ويقال فيها ما قيل في تضمنها الزمن، حيث يقدر اسم الفعل بمعنى الفعل، فيأخذ حكمه في تضمنه الحدث والزمن.

وهذا تدخّل من الباحثين في اللغة ودراستها، وتوجيه لها كما يريده الباحث.

والدكتور تمام قد اختلف مع الرضي في موضع، ووافقه في آخر، فقد رد الرضي أصل أسماء الأفعال كلها إلى المصادر، بينما رد الدكتور تمام القياسية خاصة إلى المصادر، وجعل الباقي قسماً يندرج تحت اسم الخوالف أو الإفصاحيات.

كما أنّ الرضي لم يراع معنى المصادر، ومعنى أسماء الأفعال، فلكل معنى يستقل به، كما ذكر القدماء إلا أنّ المصدر قد يؤدي معنى فعل الأمر، كما في قولك: ضرباً، وهذا يمكن أن يشبه اسم فعل الأمر: صه ومه، مع فارق في الاستعمال، والمعنى إذا كان منوناً أو غير منون، كما أنَّ استخدام المصادر أكثر من استخدام أسماء الأفعال، فتكاد تنحصر أسماء الأفعال في الإنشاء كما ذكر د. تمام، أما المصادر فتستخدم مطلقاً.

وقد وردت في سورة العاديات فهي: ضبح، وقدح، وصبح، جمع، ونقع، حُبّ، وقد وقعت في بعض المواقع الإعرابية كما مر سابقاً، ولهذه المصادر معان معجمية أمدتها بدلالات في السياق تعطي المعنى المطلوب منها في السورة فالمصدر ضبح جاء عن العرب: "ضبحت الخيل ضبحاً مثل ضبعت، وهو السير، وقال غيره: تضبح تنحم، وهو صوت أنفاسها إذا عدون...والضبح أيضاً الرماد"(١١٢)، ونقل غيره أنهم يقولون:"ضبح الثعلب يضبح ضبحا وصوته الضُباح"(١١٣)، كما يقولون: "ضبحته النار وضبحته الشمس...لوحته وغيرته...وقيل: هو سير، وقيل: هو عدو دون التقريب"(١١٤)

أما قدح، فقد قالوا: قدحت المرق: غرفته والقدحة بالضم الغرفة...وقدحت النار وقدحت في نسبه إذا طعنت، وقدح الدود في الأسنان والشجر قدحا، وهو تأكّل يقع فيه"(١١٥)، و"قدح بالزند يقدح قدحا واقتداحاً: رام الإيراء به...يقال للذي يضرب فتخرج منه النار قداحة...، قدحت: غارت، فهي مقدحة، وخيل مقدحة غائرة العيون"(١١٦)

أما صبح فقد أعربت ظرفاً(١١٧)، وقد ورد أن: "الصبح والصباح هما أول النهار... وصبُح الرجل صباحة وصبحة"(١١٨)، ذكرها بضم الباء، وقد ورد بالفتح، "صبح الإبل يصبحها صبحاً: سقاها غدوة"(١١٩)، لكن بعض المفسرين ذكر أنها بمعنى علانية؛ لأنها مصدر منقول إلى الظرفية، وعليه فهي من صُبح صُبحاً، فقالوا: "صبُح الصُّبح: الفجر والصباح نقيض المساء"(١٢٠)

أما نقع فقد يقال: "النقع: الغبار"(١٢١)، ويقال: "نقع الماء في منقعه ينقع نقعا ونقوعاً: اجتمع فيها وطال مكثه... ونقع الصوت ارتفع ونقع بصوته وأنقع صوته إذا

تابعه"(١٢٢)، فالنقيع: "الصراخ، وهو النقع أيضا... ويقال: النقع صوت النعامة"(١٢٣)، وقيل: "نقع الماء العطش نقعا ونقوعاً أي سكنه"(١٢٤)، وقد يقال فيه أيضاً: "الأرض الحرة الطين ليس فيها ارتفاع ولا انهباط"(١٢٥)

أما جمع فقد ورد عند أصحاب المعاجم: "والجمع مصدر قولك: جمعت الشيء وقد يكون اسماً لجماعة الناس"(١٢٦)؛ أي أنه يقال: "جمعت الشيء جمعاً"(١٢٧)، وقال بعضهم إن: "جمعاً اسم للمزدلفة"(١٢٨)

أما حب فقد ورد: "الحُبُّ: الجرة الضخمة ويجمع على حببة وحباب"(١٢٩)، وورد عنهم: "الحب: المحبة وكذلك الحب بالكسر"(١٣٠)، وقالوا الحب نقيض البغض، والحب الوداد والمحبة"(١٣١)

توالت هذه المصادر لتفجر عددا من المعاني التي يستوحيها القارئ والسامع من خلال السياقات التي وضعت بها فقد تتجلى معاني عدة في تركيب ما وقد تستتر الألفاظ وراء معنى واحد أما ما نحن بصدده فإن المعاني تنثال انثيالاً في عقل القارئ والسامع المتفحص لهذه المصادر في مساقها.

فلو نظرت إلى المصدر ضبح تركب مع العاديات المقسم بها فعلام يدل؟ فقد دل دلالات واسعة، فقد جاء منصوبا إما على الحالية أو المصدرية أما الحالية فكأنه قال والعاديات ضابحة أو ضابحات للمشاكلة؛ ليدل على صورة الخيل وهي تتنفس متلبسة بعدْوِها، وما ذهب إليه بعضهم من أنها منصوبة على المصدرية؛ أي تضبح ضبحاً أي تعدو وتضبح وهنا تصوير الخيل أشد والضبح أشد مع استمراره، رغم أن الجملة محذوفة الفعل والفاعل تقع حالاً أيضاً لكنها حال دالة على تواصل الضبح وشدته عند الإغارة على العدو.

أما من ذهب إلى أن ضبحا فيها قلب وأصلها: ضبع، بالعين أي مد الأيدي ما وسعها المد، فهي دلالة على أن المقسم به الإبل لأن الضبع من صفاتها وفيه من الدلالة ما في ضبح من كونها حالاً أو مصدراً، كما يمكن أن تكون للحجيج الذين يمرون بمزدلفة.

أما المصدر قدح فهو منصوب كما نصب ضبح فهو حال أو مصدر أي توري النار حال كونها قادحة بأرجلها الصخر أو مصدر أي تقدح قدحاً وفيه أيضا من الدلالة ما في تضبح ضبحاً والجملة أيضاً حال.

وقد يكون قدح بمعنى التأكل فحينئذٍ يكون قد أراد تصوير عمل الأرجل في الصخر وأنها تؤثر فيه فتقدحه وتخرج الشرر تحت أرجلها.

أما صبح فقد استخدم كثيراً بمعنى الصباح فهي ظرف إلا أنه كما ورد فإن بعض المفسرين ذكر أنها بمعنى علانية أيتكون مصدراً نصب على الحالية، وفيه أن المغيرين لم يخشوا عدوهم فأتوه فلم يأتوه قيل ظهور الصبح وإنما أتوهم في وضح النهار لعزهم ومنعتهم وقوة سطوتهم.

أما نقع فالمعاني مرتبطة به كثيرا فقد وقع مفعولاً به للفعل أثرن فإن كان بمعنى الغبار فهي للخيل التي تثير الغبار في المعركة من شدتها، ويمكن أن يكون بمعنى الأرض الطين التي لا علو بها ولا انخفاض فتكون الخيل أثرت في هذه الأرض وحفرتها بسنابكها، أو الإبل التي تسير على هذه الأرض فأثرت بها.

أما جمع فقد وقع أيضاً مفعولاً به للفعل وسطن والجمع كما سبق إما الجماعة من الناس وهم العدو وقد اقتحمتهم الخيل بالفرسان الذين تحملهم، وإما أن تكون المزدلفة كما ذهب بعضهم فتكون للإبل التي تحمل الحجيج إلى المزدلفة.

أما حب فقد جاء مجروراً متعلقاً بخبر إن؛ أي أن الإنسان شديد من أجل حب الخير(١٣٢)، وقد تكون أيضا أنه شديد في حب الخير. وقد قيل أن اللام بمعنى الحرف على(١٣٣) فيكون المعنى أنه شديد على حب الخير، وقد رتب بعضهم الآية فقال نظمها أن يقال: إنه لشديد الحب للخير، فلما تقدم الحب قال لشديد(١٣٤)؛ أي أن المصدر مجرور بالإضافة وفيه تقديم وتأخير فيه دلالة على أن حب الخير في نفس الإنسان متمكنة جداً، وقيل في: "أي وإن حبه للخير لشديد"(١٣٥)، فهنا حذف الضمير اسم إن، وجعل المجرور هو

اسمها مقترناً بالضمير الراجع للإنسان، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر اسم إن حب، وليس بالخبر شديد، فيكون قد حدد الحب بالخير وليس بشيء آخر.

أهم النتائج

١. اللغة العربية أبدعت الألفاظ لتخدم أغراض المتكلمين، والمصادر أكثرها إبداعاً.

٢. سورة العاديات قد توفر فيها عدد من المصادر الصريحة وقد وقعت في مواقع إعرابية مختلفة، وقد اختلف فيها أيضاً لإفادة معاني عدة.

٣. المصادر تعمل كالأفعال ولا شروط لدى المتقدمين لعملها، وما يرى مها في بعض المراجع والمصادر من عند بعض المتأخرين.

٤. لا حاجة للخلافات حول عملها ما دام أنَّه سمع عن العرب.

٥. النحاة يخالفون قواعدهم المقررة بالنسبة للفرع، والأصل عند تعاملهم مع المصادر.

٦. ألمح بعض النحاة أنَّ أصل أسماء الأفعال هو المصادر، ووافقه بعض المحدثين على بعض منها.

٧. يمكن الاستعانة بنظرية تضافر القرائن أو البؤرة للاستغناء عن نظرية العامل.

٨. دراسة المصدر دراسة متشعبة متفرعة تحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث حتى نصل إلى حقيقة استخدامه عند العرب ونيسر دراسته على المتعلمين.

فهرس هوامش البحث

١) أنيس، الدكتور إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ١٧٩-٢٩٤

٢) حسان، الدكتور تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م ص١٩٥-٢٠٣

٣) حسان، الدكتور تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الفكر، القاهرة، ١٩٩٩م ص٨٧-١٣١

٤) الساقي، الدكتورفاضل، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م ص٢١٥-٢٦٨

٥) المبّرد، محمد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ت ٢٢٦/٣

٦) الرازي، محمد، مختار الصحاح، عنب به محمود خاطر، دارالهيئة المصرية للكتاب، مصر، د ت، ص ٣٥٨(صدر) .

٧) سيبويه، عمرو، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣م ٩٠/٤

٨) المصدر السابق ٥/٤

٩) المقتضب للمبرد ١٢٧/٢

١٠) الكتاب لسيبويه ٦٠٥/٤

١١) المقتضب للمبرد ١٢٥،١٢٦/٢، ومعناه في الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على الأشموني، مكتبة الإيمان، مصر، د ت ٤٣٦/٢

١٢) السامرائي، الدكتور فاضل، معاني الأبنية في العربية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨١م ص ٢٢

١٣) الكتاب لسيبويه ٥/٤

١٤) طلب، الدكتور عبد الحميد، تهذيب النحو، الصدر للطباعة، مصر، ١٩٩١م ٥/ ٣٩–٤٠، ابن هشام، عبد الله، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ت ٢١٢/٣

١٥) مختار الصحاح ٣٥٨(صدر) .

١٦) المقتضب للمبرد ٧٤/١

١٧) المصدر السابق ١٢٢/٢

١٨) الكتاب لسيبويه ٩٥/٤

١٩) المصدر السابق ٢٣٣/١

٢٠) المقتضب للمبرد ١١٩/٢

٢١) الرضي، محمد، شرح الكافية، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م ٤١٢/٣ ومثله أوضح المسالك ١٨٧/٣

٢٢) معاني الأبنية في العربية ص٣٦ عن مفردات الراغب ص .٧٦

٢٣) معاني الأبنية ص٣٦،٣٥و نافع، الدكتور غريب، محاضرات في تصريف الأسماء، مكتبة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٤٢

٢٤) المقتضب للمبرد٢٩٩/٤.

٢٥) شرح الرضي ٣٩٩/٣

٢٦) أوضح المسالك ١٧٩/٣

٢٧) محاضرات في تصريف الأسماء ص ٨

٢٨) كحيل، الدكتور أحمد، التبيان في تصريف الأسماء، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٩٨٢م، ص ٣٥

٢٩) الفاخري، الدكتور صالح، علم التصريف العربي، شركة ELGA، مالطا، د ت، ص ١٦٣، وانظر التطبيق الصرفي، الدكتور عبده الراجحي.

٣٠) إبراهيم، الدكتور رجب، أسس علم الصرف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م ص ١٣٦ وعلم التصريف العربي ص ١٣٧، وعلم الصرف الصوتي للدكتور عبد القادر عبد الجليل، دار الصفا للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٨م وغيره

٣١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت، د ت٩٦/٧ (صدر)

٣٢) الكتاب لسيبويه ١٢/١

٣٣) ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م ٣/ ٨٥ والأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث، مصر، د ت ٢٣٥/١(مسألة ٢٨) والعكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق د.محمد الحلواني، د ن، د م، د ت. ص ٦٧ والعكبري، أبو البقاء، اللباب في علل الإعراب، تحقيق غازي مختار، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م ٢٦٠/١ وابن يعيش، موفق، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ت ١١٠/١ و ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، دار مدني، جدة ١٩٨٤م ١/ ٤٦٤ وحاشية الصبان على الأشموني٢/ ١٥٩ والشرجي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة، تحقيق د.طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م ص١١١

٣٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤١/١

٣٥) قريش الآية الأولى

٣٦) العين للخليل ٤٨/٤

٣٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٨/١، وشرح الرضي حيث ضرب مثالاً على ذلك بالباب من الساج، والخاتم من الفضة ٤٠٠/٣

٣٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٨/١

٣٩) المقتضب للمبرد ١٢٤/٢

٤٠) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٨/١، ابن يعيش ٦/ ٤٣، ١١٦/١

٤١) حاشية الصبان ١٥٩/٢ والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، د ن، د م، ٢٠٠١م ٩٥/٣

٤٢) حسان، د. تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٤٢

٤٣) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره، دار الفكر، بيروت، د ت١ /٣٤٨

٤٤) ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٩م ٥/١، ١٣٦/٢

٤٥) وافي دكتور عبد الواحد علي، فقه اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦م ص ١٧٨

٤٦) الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، عيسى البابي الحلبي، مصر، د ت١/ ١٥٥، أوضح المسالك هـ١٨٥/١

٤٧) المزهر في علوم اللغة ٨٣/٢

٤٨) المقتضب للمبرد ١٢٤/٢

٤٩) شرح ابن يعيش ٤٣/٦

٥٠) معاني الأبنية ١٨–١٩، الوسيط في علم الصرف ص ٢٠

٥١) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح د. مصطفى النماس، د ن، د م، ١٩٨٤م١٧٠/٣، ١٧١

٥٢) ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م ٤٩١/٢

٥٣) الإسراء :٦٣

٥٤) الكتاب لسيبويه ١٨٩/١

٥٥) المصدر السابق ١٩٠،١٩١/١

٥٦) المصدر السابق ١٩٢/١

٥٧) المصدر السابق١٩٣/١

٥٨) المقتضب للمبرد ١٤/١

٥٩) الزمخشري، محمود، المفصل، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م ص٢٦٩

٦٠) ابن يعيش ٦٧/٦

٦١) المصدر السابق ٦٥/٦

٦٢) ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد المختون، هجر، القاهرة، ١٩٩٠م ١١٥/٣

٦٣) المصدر السابق ١١٦،١١٧/٣

٦٤) شرح الرضي ٤٠٩/٣

٦٥) المصدر السابق ٤١٠/٣

٦٦) المقتضب للمبرد١٤،١٥/١

٦٧) ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٩٨٤م ٢٣٤/٢

٦٨) المصدر السابق ٢٣٥/٢

٦٩) حاشية الصبان ٤٠٦/٢

٧٠) أوضح المسالك ٢٠٣/٣

٧١) الصبان على الأشموني ٤٠٧/٢

٧٢) المصدر السابق ٤١٠/٢،٤٠٩،٤٠٨

٧٣) أوضح المسالك ٢٠٤/٣،٢٠٣

٧٤) المساعد على تسهيل ٢٣١/٢

٧٥) المصدر السابق والصفحة

٧٦) شرح الرضي ٤٠٦/٣، و المساعد على تسهيل ٢٣٣/٢

٧٧) شرح الرضي٤٠٦/٣

٧٨) النور : ٢

٧٩) شرح التسهيل ١٠٨/٣،حاشية الصبان ٤٠٩/٢

٨٠) المساعد على تسهيل ٢٢٩/٢

٨١) شرح الرضي ٤١١/٣

٨٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٦/١

٨٣) حسان، دكتور تمام، الأصول، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص٢١٤،٢١٣

٨٤) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ٥٠٠/٨

٨٥) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، إحياء التراث العربي، بيروت، د ت ١٥٧/ ٢٠

٨٦) القرطبي ١٥٨/٢٠

٨٧) القرطبي ١٦٠/٢٠

٨٨) العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البيجاوي، دار إحياء التراث، القاهرة، د ت ٢/١٣٠٠

٨٩) الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى، تاج العروس، مكتبة الحياة، بيروت، د ت ٣٢٨/٣

٩٠) المصري، ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، د ت ٤٤٦/٤

٩١) تاج العروس ٣٢٨/٣

٩٢) المصدر السابق والصفحة

٩٣) الجرجاني، على الشريف، التعريفات، تحقيق دكتور عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، د ت ص ١٥١

٩٤) الكفوي، الكليات، أبو البقاء، تحقيق دكتورعدنان درويش وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م ص ٥٦٥

٩٥) المناوي، عبد الرءوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق دكتور محمد رمضان الداية، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م ص٤٥٠

٩٦) لسان العرب ٤٤٩/٤

٩٧) التعريفات للجرجاني ص ٢٤٥

٩٨) الكليات للكفوي ص ٨١٣

٩٩) الفاكهي، أحمد، شرح الحدود في النحو، تحقيق دكتور المتولي الدميري، مكتبة القبة، القاهرة، ١٩٩٣م ١٨٣

١٠٠) الكتاب لسيبويه ٤/ ٦٠٥ و شرح التسهيل ١٠٦/٣

١٠١) المقتضب للمبرد ١٠٢/٣

١٠٢) شرح الرضي ٣٩٩/٣

١٠٣) الكتاب لسيبويه ١٨٩/١

١٠٤) السيد، الدكتور أمين، في تصريف الأسماء، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٥٥

١٠٥) الخصائص لابن جني ١٠٩/١

١٠٦) شرح الرضي ٨٤/٣

١٠٧) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٤

١٠٨) المرجع السابق ١١٦

١٠٩) الخلاصة النحوية ١٥٢

١١٠) اللغة العربية معناها ومبناها ١١٧، ١١٨

١١١) عمايرة، د. خليل، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م، ص١١٨

١١٢) الجوهري، اسماعيل، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م ٣٤٢/١

١١٣) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، شركة الرياض للنشر، الرياض، ١٩٩٩م ٣٨٥/٥

١١٤) لسان العرب ١٣/٨، ١٢

١١٥) الصحاح٣٤٩/١

١١٦) لسان العرب٥١/١١، ٥٠

١١٧) التبيان ١٣٠٠/٢

١١٨) العين ١٢٦/٣

١١٩) لسان العرب ٢٧٣/٧

١٢٠) الصحاح٣٣٨/١

١٢١) أبو عبيدة، معمر، مجاز القران تحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ت ٣٠٧/٢

١٢٢) العين ١/١٧١-١٧٣

١٢٣) معجم مقاييس اللغة ٥/٤٧٢

١٢٤) الصحاح٢/٩٩٥

١٢٥) لسان العرب ١٤/٢٦٥

١٢٦) الصحاح٢/٩٢٩

١٢٧) معجم مقاييس اللغة ١/٤٧٩

١٢٨) البحر المحيط ٨/٥٠١

١٢٩) العين ١/٣١

١٣٠) الصحاح١/١٣٥

١٣١) لسان العرب ٣/٧

١٣٢) ابن خالويه، الحسين، إعراب ثلاثين سورة، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، ص ١٥٧

١٣٣) التبيان ٢/١٣٠٠

١٣٤) البحر المحيط ٨/٥٠٢

١٣٥) ابن قتيبة، عبد الله، تأويل مشكل القرآن، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٠٠

فهرس المراجع والمصادر

١. إبراهيم، الدكتور رجب، أسس علم الصرف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م

٢. الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، عيسى البابي الحلبي، مصر، د ت

٣. الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث، مصر، د ت
٤. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النماس، د ن، د م، ١٩٨٤م
٥. الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت
٦. أنيس، الدكتور إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م
٧. الجرجاني، على الشريف، التعريفات، تحقيق دكتور عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، د ت
٨. ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٩م
٩. الجوهري، اسماعيل، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م
١٠. حسان، دكتور تمام، الأصول، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م
١١. حسان، الدكتور تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الفكر، القاهرة، ١٩٩٩م
١٢. حسان، الدكتور تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م
١٣. حسان، د. تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م
١٤. ابن خالويه، الحسين، إعراب ثلاثين سورة، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت
١٥. الرازي، محمد، مختار الصحاح، عني به محمود خاطر، دار الهيئة المصرية للكتاب، مصر، د ت
١٦. الرضي، محمد، شرح الكافية، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م

١٧. الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى، تاج العروس، مكتبة الحياة، بيروت، د ت

١٨. الزمخشري، محمود، المفصل، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م

١٩. الساقي، الدكتور فاضل، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م

٢٠. السامرائي، الدكتور فاضل، معاني الأبنية في العربية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨١م

٢١. ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م

٢٢. سيبويه، عمرو، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣م

٢٣. السيد، الدكتور أمين، في تصريف الأسماء، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٤م

٢٤. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره، دار الفكر، بيروت، د ت

٢٥. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، د ن، د م، ٢٠٠١م

٢٦. الشرجي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة، تحقيق د.طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م

٢٧. الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على الأشموني، مكتبة الإيمان، مصر، د ت

٢٨. طلب، الدكتور عبد الحميد، تهذيب النحو، الصدر للطباعة، مصر، ١٩٩١م

٢٩. عبد الجليل، الدكتور عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار الصفا للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٨م

٣٠. أبو عبيدة، معمر، مجاز القران تحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ت
٣١. ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٩٨٤م
٣٢. العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البيجاوي، دار إحياء التراث، القاهرة، د ت
٣٣. العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق د. محمد الحلواني، د ن، د م، د ت
٣٤. العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل الإعراب، تحقيق غازي مختار، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م
٣٥. عمايرة، د. خليل، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م
٣٦. الفاخري، الدكتور صالح، علم التصريف العربي، شركة ELGA، مالطا، د ت
٣٧. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، شركة الرياض للنشر، الرياض، ١٩٩٩م
٣٨. الفاكهي، أحمد، شرح الحدود في النحو، تحقيق دكتور المتولي الدميري، مكتبة القبة، القاهرة، ١٩٩٣م
٣٩. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت، د ت
٤٠. ابن قتيبة، عبد الله، تأويل مشكل القرآن، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣
٤١. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، إحياء التراث العربي، بيروت، د ت
٤٢. كحيل، الدكتور أحمد، التبيان في تصريف الأسماء، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٩٨٢م
٤٣. الكفوي، الكليات، أبو البقاء، تحقيق دكتور عدنان درويش وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م

٤٤. ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد المختون، هجر، القاهرة، ١٩٩٠م

٤٥. المبّرد، محمد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ت

٤٦. المصري، ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، د ت

٤٧. المناوي، عبد الرءوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق دكتور محمد رمضان الداية، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م

٤٨. نافع، الدكتور غريب، محاضرات في تصريف الأسماء، مكتبة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٧م

٤٩. ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م

٥٠. ابن هشام، عبد الله، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ت

٥١. وافي دكتور عبد الواحد علي، فقه اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦م

٥٢. ابن يعيش، موفق، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ت

ABSTRACT

This research studies the nominalization because it's an interpretive complemetizer and verb.

it studies morphology for nominalization.

It has different forms to the function of the three character construction nominalization with application to the verb. and the meaning of lexical category.